

المعنى الواحد يتقدم في التعريف على الاختلاف والاولى ان يقال
يخرج به ملكة الانتداع على التعريف معنى الشئ بالفاظ مختلفة في
الوضع فانه لا يخرج له عن التعريف سواء اوردت اكتب ارض قوله ان
المولد عليه كلام مطلقا ليعتقد ان حال ارض عليه من القول انه يخرج
من تعريف البيان الصحيح عن الحيز المزدوج وهو مظهر مما حرك البيان
وكثير من اشياء الكتابة لانها هي المعاني الاخرى واجاب عنه
بان تفادى الكلام في الوضع والحقاقتا وتلاوة الاجزاء معا فيها
فان الاراد المدكورة لا يمان الامة في المزوات ولك ان تقول مرادهم
بمعنى الكلام الذي روي في المطابقة لمقتضى الحال اعلم
المعنى المطابق والمعنى المتضمن والمعنى الالهي في صياحة
الحيز المزدوج ومما يتبادر بالذات لا بالنتيجة ان الالهي في صياحة
المعنى في المنطق المراد به لازم الى وكتب ارض قوله ان المدكورة على
منه اشارة الى ان اعتبار البيان بعد اعتبار المعاني وان هذا
منه ان لا يمد من البيان بالنسبة الى كل معنى من طرقت طرقت كونه
على ما هو في الجموع ولا يمد في ان المعنى الواحد الذي يفت
فعله مستند ومستند اليه وينسب اليها واليها من حيث
الحيز فيحصل المركب طرق كذا في الاحتمال والاختلاف الطرقت في الوضع
والحقاقتا يكون باعتبار قرب المعنى الحيزي ويعد من المعنى الحقيقي
يكون هو وضع التعريف المنصوبه وحقاقتها في حقيقتها اراد المعنى
الواحد بطرقت مختلفة في وضوح الدلالة بقولنا على تقدير ان يكون له
طرق مما اوجبه المد في نتيجة التكاليف الاقصد ان على اراد المعنى
الواحد بطرقت مختلفة من صياح البلاغة كذا في الاختلاف على اراده
بطرقت وتساوية في الوضع فلهذا معنى لاو قال الاول تحت البيان
دون الثامن الا ان يقال ان القصد في تعريف البيان خاصته شاملة
للمعنى والاراد من ان يكون كلاما غير هذه الخاصة خارجا عن
وظائف البيان كذا في الاطوار وتراكت عطف منسب
التركييب بالظرف الى ان المعنى يساها في حصول ان في الحياطة او
من ان السابغ يسلمها فيحصل الى المعنى من التعريف والتركييب بالطرق
بطرقت

بطرقت الاستمارة وعلمه البراعة الاستمارة وتأسيس للدخيل في الفن
وان كان لا نسب بضاعة التعريف خلافا كذا في الاطوار في وضع
الدلالة فيخرج الاراد بطرقت مختلفة في الكلمات والمولد والدلالة العقلية
لانها المختلفة في ذلك سياتي وكتبه في قوله في وضع الدلالة
ان قيل الدلالة كما في قوله في المنطق فيسبب من حيث العلم في العالمين ان
فما معنى وضع هذه الالهي وحقاقتها في الحياطة من وضع سميات
ويصير بذلك من وصف الشئ بما المتعلقة الذي هو المولد ووضوح ان
يعلم بسرعة وحقاقتها ان لا يفهم بسرعة ومنها ان وضعه في كذا فيسبب بان
يكون بطرقت ذلك اكثر المعنى معلوما بسرعة او لا بسرعة وعلاوة
ذلك سرعة الانتقال من المنطق الى المولد او بطرقت من سم والواضع
حقيق بالنسبة للاوضاع فالت من قدر على اراد المعنى الواحد
بطرقت في نهايتها الوضع ويطرقت اخرى من نهايتها الحياطة كما في البيان
مع عدم صدق التعريف عليه اذ الوضع في نهايتها بطرقت الحياطة
ولا حقاقتها في نهايتها بطرقت الوضع فقلت التعريف على ما ذكره في
المدكورة على الاراد بطرقت متوسط بين النهايتين غير سبب فلا
اشكال ان يعلم فلا يسلم ان الوضع في نهايتها بطرقت الحياطة
في نهايتها بطرقت الوضع لان حصول الدلالة لا يتلوه عن وضعها
وكذا في الخلو عن حقاقتها احتياج الى سواء اللفظ والعلم بالوضع
او غيرهما فلا حياطة الى ذلك الحياطة لان الاختلاف في الوضع
يستلزم الاختلاف في الحياطة وكتبه في قوله فلا حياطة الى ذلك الحياطة
بل في ترك ذلك فائدة اخرى وهي اعادة اعتبار الوضع في كل الطرقت
وان حقاقتها بعضها بالنسبة الى بعضها كذا في سم فلو عرف احد اراد
الى ذلك يعرف من ليس له هذه الملكة اراد كل معنى يوافق مقتصد
المستعمل في تعريفه بالكتابة بالكتابة لم يكن عالما بما يعلم البيان او اطوار
في علمه لم يكن كل دلالته بالاداء الحياطة الحياطة لعل ذلك الدلالة العقلية
الارادية في سرعة لما امكن كل دلالته بالكتابة وتعيين ما هو المقصود ان
في قوله الا ان والاراد المولد الى معنى والدلالة الوضعية اراد الوضعية
حقاقتها المعنى فيسبب كل كذا في المنطق فيسبب وان كذا في
المعنى الذي يفت في حقاقتها المتعلقة كذا في وسط اهل هذا